بالسلاح، لأن هذا يعني ان يفقد سوقاً مركزياً للسلاح يدرّ على موازنته عائداً مالياً كبيراً من العملات الصعبة التي يفتقر اليها. غير ان الامر لا يبدو على هذا النحو؛ اذ يرى البعض ان موسكو لم تُدخل عامل الربح في تزويد العرب بالاسلحة، فقد زوّدت العرب بالسلاح امّا على سبيل المعونة، وامّا بديون طويلة الأجل، ممّا سبّب لها ارهاقاً مالياً[٢٤].

على الجانب الآخر، ليس ثمّة ما يدل الى ان واشنطن سوف تتخلّى عن امداد اسرائيل بالسلاح، هذا بافتراض ان اسرائيل ما زالت بحاجة الى بعض انواع الاسلحة الاميركية، وذلك في ضوء علاقة التحالف الاستراتيجي بين الدولتين.

وهكذا، يبدو للوهلة الاولى ان العائد الصافي للنظام الدولي الجديد لا يسير لمصلحة الجانب العربي، في ما يخصّ السياسة التسلّحية. ومع هذا، يمكن ملاحظة التالي:

○ ان بعض الدول العربية قد طوّر، بالفعل، صناعة سلاح خاصة به، كمصر والعراق، وحقّق تقدّماً ملموساً على هذا الصعيد.

○ ان المنطقة العربية أمامها أسواق بديلة لاستجلاب السلاح، كالصين والبرازيل، وربما بعض دول شرق اوروبا في المستقبل، التي تتجه نحو التعامل الدولي، بعيداً من قبضة موسكو التقليدية. وصناعة السلاح، وتجارته، مثلهما، في ذلك، مثل أي صناعة كبرى، تعتمدان على عامل الربح ولا تعيشان سوى في ظل الانتاج التجاري الكبير.

○ ان المنطقة العربية متخمة بمختلف انواع الاسلحة التقليدية، وفوق التقليدية أيضاً، كالأسلحة الكيميائية والصواريخ ذات المسافات الرادعة لاسرائيل، في حال توفّر نيّة المواجهة المسلّحة[٢٥]. وفي هذا السياق، لا يستطيع المرء ان يتجاوز التطوّر الأهمّ في هذا الجانب، ألا وهو اعلان العراق، على لسان الرئيس صدام حسين، في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٩٠، عن امتلاكه للاسلحة الكيميائية مزدوجة التركيب، وهي أسلحة تصنّف ضمن أسلحة الدمار الشامل. وقد جاء هذا الاعلان مقترناً ببعض التحرّكات التي تجعل منه تطوّراً له ما بعده، على صعيد ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي، ومن ثمّ على مسار الصراع برمّته. فمن ناحية، اقترن الاعلان العراقي بتوجيه تهديد مباشر باستخدام هذا السلاح لحرق «نصف اسرائيل»، بل وجاء الاعلان عن امتلاك هذا السلاح بمناسبة الردّ على التهديدات الاسرائيلية الموجّهة الى المنشآت العسكرية الصناعية العراقية؛ ومن ناحية ثانية، لم يتراجع العراق عن موقفه، ولم يتردّد في تأكيد هذا الموقف، وهو ما لم تتعوّده اسرائيل منذ فترة طويلة؛ ومن ناحية ثالثة، أكّد المراقبون ـ وهو ما يميل اليه أيضاً ـ ان بغداد تحظى بصدقية عالية في خطابها السياسي العسكري، ممّا يعني جدّيتها في طرح قضية مواجهة العربدة الاسرائيلية في المنطقة العربية بأسلحة الدمار الشامل، في حال اقدامها على مغامرة كبرى من مغامراتها التوسّعية الشهيرة، مستندة الى امتلاكها للسلاح النووي[٢٦]؛ ومن ناحية أخيرة، اقترن الاعلان العراقي بتوجّهات عربية قومية واضحة في خطابه السياسي، وممّا يؤخذ في الاعتبار، في هذه الناحية، محاولة الرئيس العراقي طمأنة القيادة الاردنية الى المساندة العراقية المؤكدة له في مواجهة التهديدات الاسرائيلية، وابداء رغبته، في اثناء جلسات مؤتمر القمة العربي الاستثنائي، في بغداد (٢٨ ـ ٣٠ أيار ـ مايو ١٩٩٠)، بضرورة ان تبني الدول العربية مواقفها بالاستناد الى موقف الدول الأقوى بينها.

في حقيقة الامر، ان الموقف العراقي يمثّل حدثاً لا يستهان به، وبأهميته، على مسار